رسالة في نسبة الجمع منسوبة إلى العلامة احمد بن سليمان الرومي الشهير بابن كمال باشا (ت940 هـ)

م. د. رافع إبراهيم محمد(*)

ملخص

يعنى هذا البحث بتحقيق رسالة صرفية، معنية ببيان أحكام النسبة إلى الجمع،فضلا عن التنبيه على أوهام عدد من العلماء في النسبة إلى بعض الألفاظ وتعليلاتهم لتلك النسبة. وهذه الرسالة منسوبة إلى العلامة احمد بن سليمان الرومي، الشهير بابن كمال باشا. وقد اعتمدنا في تحقيق رسالة : (نسبة الجمع) على نسخة فريدة، حصلنا عليها من مكتبة أوقاف الموصل، ويبدو أن ناسخها قد نسخها على نسخة المؤلف أو غيرها وقد كان منهجنا في تحقيق هذه الرسالة على وفق ما يأتي:

- تحرير نص الرسالة بدقة وأناة، على وفق القواعد الإملائية المتبعة اليوم.
- العناية بالشكل النحوي والصرفي للرسالة.
- تخريج النصوص المشار إليها تخريجا علميا مناسبا، وتوثيق ما ورد في الرسالة من الآراء و الأقوال من مصادرها.
- إيجاز التعليقات والتراجم في الهامش، بحسب ما يقتضيه المقام.

(*) مدرس اللغة العربية ـ كلية القانون / جامعة الموصل.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلوة على نبيه وبعد فهذه رسالة في نسبة الجمع اعلم ان الجمع
لا ينسب اليه الا اذا لم يكن له واحد اصلا كالاعرابي او لا يكون له واحد من لفظه
كالركابي او يكون علما كالانباري او جاريا مجراه كالانصاري قال الجوهري في الصحاح
العرب جيل من الناس والنسبة اليهم عربي وهم اهل الامصار والاعراب منهم سكان
البادية خاصة والنسبة الى الاعراب اعرابي لانه لا واحد له وليس الاعراب جمعا للعرب انتهى
ومن لم يفرق بين جمعه وبين الانصاري كالامام المطرزي حيث قال في المغرب اذا
نسب الى الجمع يرده الى واحده فقيل فرضي و صحفي ومسجدي للعالم بمسائل الفرائض
والذي يقرأ الصحف ولمن يلازم المساجد وانما يرد لان الغرض الدلالة على الجنس
والواحد يكفي في ذلك واما ما كان علما كانماري وكلابي ومعافري ومدائني
فانه لا يرد وكذا ما كان جاريا مجرى العلم كالانصاري والاعرابي لم يصح ذلك
قال الحريري في درة الغواص في اوهام الخواص ويقولون لمن يقتبس من الصحف
صحفي مقايسة على قولهم في النسبة الى الانصار انصاري والى الاعراب اعرابي
والصواب عند النحويين البصريين ان يوقع النسبة الى واحد الصحف وهي صحيفة
فيقال صحفي كما يقال في النسبة الى حنيفة حنفي لانهم لا يرون النسب
الا الى واحد المجموع كما يقال في النسب الى الفرائض فرضي والى المعاريض معرضي
اللهم الا ان يجعل الجمع اسما علما للمنسوب اليه فيوقع النسب الى صيغته
كقولهم في النسب الى قبيلة هوازن هوازني والى حي كلاب كلابي والى مدينة

الصفحة الأولى من المخطوطة

اسم لمن سكن منهم البادية خاصة ويكون الجمع اخص من المفرد كذا في شرح الزوز
للباب ولا يرد النقض على قوله لانه لو كان جمعاً للعرب لكان مدلوله في الجمعية
كمدلوله في حالة الافراد كالفضول فانها جمع الفضل وقد اختلف مدلولهما قال
المطرزي في المغرب في الفضل الزيادة وقد غلب جمعه على ما الاخير فيه حتى قيل فضول
بلا فضل وسن بلا سن وطول بلا طول وعرض بلا عرض ثم قيل لمن لا يشتغل
الا بما لا يعنيه فضولي لان ذلك الاختلاف من جهة العرف الطارئ على ما افصح
عنه صاحب الكشف حيث قال في شرح قول صاحب الكشاف الكشاف وهذا
فضول من القول هو جمع فضل غلب على ما الاخير فيه عكس الواحد وهو عرف طارئ
الى هنا كلامه اقول كلام ابن الحاجب بحسب الوضع الواحد ومن كلام صاحب
المغرب ظهر وجه اخر للنسبة الى الجمع وهو ما اذا كان للجمع معنى اخر غير مفرده
قال الشريف الجرجاني في بحث التشبيه مما علقه على شرح التلخيص يقال سيف
مشرفي ولا يقال مشارفي لان الجمع لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن لا يقال
جعافري وفيه نظر لانه اريد انه لا ينسب اليه اذا كان على هذا الوزن وان كان
علماً فلا صحة له لما عرفت انه ينسب اليه علماً كالهوازني والمدايني وان اريد
به انه لا ينسب اليه اذا لم يكن علماً فلا وجه لتخصيص الوزن المذكور لان الحكم
في وزن الانصار ايضاً كذلك تمت الرسالة الشريفة في نسبة الجمع
المنسوبة الى المولى ابن كمال باشا
غفر الله له قدر ما يشا
امين

الصفحة الأخيرة من المخطوطة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله الطاهرين وأصحابه الغر الميامين، وبعد:

يعنى هذا البحث بتحقيق رسالة صرفية، معنية ببيان أحكام النسبة إلى الجمع،فضلا عن التنبيه على أوهام عدد من العلماء في النسبة إلى بعض الألفاظ وتعليلاتهم لتلك النسبة. وهذه الرسالة منسوبة إلى ا لعلامة الإمام شمس الدين أحمد ابن سليمان الرومي، الشهير بابن كمال باشا، نسبة إلى جده الذي كان أحد أمراء الدولة العثمانية، أو بمفتى الثقلين، نسبة إلى عمله في الإفتاء وبراعته فيه.

ومن خلال الوقوف على كتب التراجم التي ترجمت لصاحبنا ابن كمال باشا، فإننا نقرأ فيها ما يمكننا إجماله بالآتي: (1)

- ولد ابن كمال باشا في طوقان من نواحي سيواس، ونشأ وهو في صباه في كنف جده الأمير في العز والدلال، ثم غلب عليه حب الكمال، فاشتغل في طلب العلم الشريف وهو شاب ليلا ونهارا. ثم قرأ على بعض العلماء، وبرع وصار مدرسا بمدرسة وارنة، ثم صار قاضيا بها، ثم جعله السلطان سليم قاضيا بالعسكر، ودخل بمعيته مصر لما أخذها السلطان من يد الشراكسة، فلقيه أكابر العلماء وناظروه وتباحثوا معه، فأعجبتهم فصاحة لسانه وأقروا له بالفضل، وشهد له أهلها بالفضل والاتقان والصلاح. ثم صار مفتيا بالقسطنطينية بعد وفاة علاء الدين علي الجمالي سنة (932هـ)، ولم يزل مفتيا فيها إلى أن توفي سنة (940هـ).

---

(1) ينظر: الشقائق النعمانية، طاش كبري زادة: 1/ 591 – 598، شذرات الذهب، ابن العماد: 8/ 238 - 239، معجم المؤلفين، رضا علي كحالة: 238/1.

ومن خلال الوقوف على جملة مؤلفات ابن كمال باشا، المطبوع منها و المخطوط، يتضح لنا انه علامة موسوعي مشارك في كثير من العلوم، ففضلا عن الكتب، إذ ثمة ما يزيد على ثلاثمئة رسالة في فنون عديدة، وتصانيف في الفارسية، وتاريخ آل عثمان بالتركية، وغير ذلك[2] حتى قال عنه التميمي (ت 1005هـ) في الطبقات: " كان ـ رحمه الله ـ... إماماً بارعاً، في التفسير، والفقه، والحديث، والنحو، والتصريف، والمعاني، والبيان، والكلام، والمنطق، والأصول، وغير ذلك، بحيث إنه تفرد في إتقان كل علم من هذه العلوم . وقلما يوجد فن إلا وله فيه مصنف أو مصنفات... وكان في كثرة التأليف، وسرعة التصنيف، ووسع الاطلاع، والإحاطة بكثير من العلوم، في الديار الرومية، نظيراً للحافظ جلال الدين السيوطي في الديار المصرية.

وعندي أن ابن كمال باشا أدق نظراً من السيوطي، وأحسن فهما، وأكثر تصرفا؛ على أنهما كانا جمال ذلك العصر "[3]

ونظرا إلى كثرة مصنفات صاحبنا ابن كمال باشا ـ رحمه الله ـ كما ذكرنا آنفا، فسنقتصر في هذا المقام على بيان مصنفاته المطبوعة المتداولة، وهي بحسب حروف المعجم:

- تغيير التنقيح: وهو كتاب في أصول الفقه، ذكر أنه أصلح فيه مواضع في التنقيح، وأشار إلى ما وقع له من السهو و التساهل، وما عرض له في شرحه من الخطأ والتغافل، وأودعه فوائد ملتقطة من الكتب، ثم شرح هذا التغيير. وفرغ منه في

(2) ينظر: الشقائق النعمانية : 596/1، معجم المؤلفين : 238/1 .

(3) الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تقي الدين بن عبد القادر التميمي الغزي: 1/ 409 و 412.

شهر رمضان سنة (931هـ)[4]. طبع في اسطنبول طبعة حجرية سنة (1308هـ)[5].

- رجوع الشيخ إلى صباه في القوة على الباه: ألفه بإشارة من السلطا ن سليم خان، وقد ذكر كتبا كثيرة في هذا المعنى، وقال : جمعته منها، ولم أقصد إعانة الممتنع الذي يرتكب المعاصي، بل قصدت إعانة من قصر عن بلوغ أمنيته في الحلال الذي هو سبب إعمار الدنيا[6]. طبع عدة طبعات، آخرها في المطبعة الميمنية سنة (1316هـ) [7].

- رسالة التنبيه على غلط الجاهل والنبيه : وهو كتاب في الطرف العربية، طبع برعاية لندبرج من دون تحديد للسنة التي طبع فيها[8].

- رسالة في تعريب الألفاظ الفارسية : طبعت في مصر من دون تحديد لاسم المطبعة والسنة التي طبعت فيها[9].

- الفلاح شرح المراح: وهو كتاب في الصرف، شرح فيه متن المراح لأحمد بن علي ابن مسعود، احد علماء القرن الثامن أو التاسع للهجرة، جاء في مقدمة الناشر له: إن هذا الشرح صار بالنسبة إلى تصانيفه كأن لم يكن شيئا مذكورا، مع انه مقبول ومرغوب بين المعلمين والمتعلمين، كالكحل يجلو بصر أهل التصريف، وكانت

---

(4) ينظر: الشقائق النعمانية: 1/ 593، كشف الظنون،حاجي خليفة: 426/1.

(5) ينظر: معجم المطبوعات، يوسف إليان سركيس: 1/ 227.

(6) ينظر: الشقائق النعمانية: 1/ 593، كشف الظنون 830/1.

(7) ينظر: معجم المطبوعات: 228/1.

(8) ينظر: م ن : 228/1.

(9) ينظر: م ن : 228/1.

نسختِه نادرة، بل لم يوجد في الأيادي، فرغبت في تكثير نسخته بالطبع [10]، فطبعته طبعة حجرية في دار الطباعة بالقاهرة سنة(1306هـ) [11].

- مجموعة من الرسائل، أكثرها في التفسير والحديث، طبعت طبعة حجرية في الأستانة سنة (1316هـ) [12].

أما الرسالة التي انعقد بحثنا هذا لتحقيقها وهي: (نسبة الجمع)، فلم نقف – على كثرة البحث والتفتيش والقراءة في الكتب التي ترجمت للإمام ابن كمال باشا – على نسبة واضحة جليّة تعزوها إليه. وعلى الرغم من ذلك فهي عندنا صحيحة النسبة إليه، لعدة أسباب نجملها بالآتي :

- نظراً إلى كثرة الرسائل التي صنفها الإمام، فإن كتب التراجم التي ترجمت له لم تصرح بأسماء معظمها، بل اكتفت بالإشارة إلى أن الإمام ابن كمال باشا " صنف رسائل كثيرة في فنون عديدة، لعلها تزيد على ثلاثمئة رسالة "[13]. وهذا قول عام يفيد نسبة عامة لجميع الرسائل، ومنها رسالة (نسبة الجمع)، وهي بناء على ذلك صحيحة النسبة إليه.
- يشعرنا موضوع الرسالة - قيد التحقيق – أنها للعلاّمة ابن كمال باشا، فهي إلى جانب ذكر الأحكام المتعلقة بالنسبة إلى الجمع، نبهت على جملة من الأغلاط التي وقع بها كبار العلماء، كالمطرزي (ت 616هـ) صاحب المصباح والمُغَرِّب، والحريري (ت 516هـ) صاحب المقامات ، وملحة الإعراب ، ودرّة الغواص،

---

(10) ينظر: الفلاح شرح المراح، مقدمة الناشر / 1.

(11) ينظر: معجم المطبوعات: 228/1.

(12) ينظر: م ن : 228/1.

(13) ينظر: الشقائق النعمانية : 1/ 596.

والجوهري (ت393هـ) صاحب الصحاح، والشريف الجرجاني (ت 816هـ) صاحب الحواشي على تفسير البيضاوي وشرح التنقيح للتفتازاني، في النسبة إلى بعض الألفاظ وتعليلاتهم لذلك.

وهذه النقدات وإن كانت تعكس وجهة نظر صاحبها، إلا أنها تدل دلالة قطعية لا شك فيها على أن صاحبها عالم نحرير جهبذ، يكافئ العلماء المذكورين آنفاً، حتى يتصدى لنقدهم، وهذا مما يقوي صحة نسبة الرسالة إلى العلامة ابن كمال باشا، فهو – كما ذكرت المصادر – ندٌّ لهم، إذ هو من لقب بمفتي الثقلين.

- وأخيراً: إن في نهاية الرسالة ما يؤكد صحة نسبتها، إذ قال ناسخها: " تمّت الرسالة الشريفة في نسبة الجمع، المنسوبة إلى المولى ابن كمال باشا، غفر الله له قدر ما يشاء، آمين ".

ـ وصف النسخة المعتمدة في التحقيق :

لقد اعتمدنا في تحقيق رسالة: (نسبة الجمع) على نسخة فريدة، حصلنا عليها من مكتبة أوقاف الموصل، وهي في أصلها من مقتنيات مدرسة الحجّيات، ضمن مجموع ضم ثماني مخطوطات، حامل للتصنيف (مجموع 22/40)(14). ولم نقف على كثرة البحث في فهارس المخطوطات على نسخة ثانية لها. وهي نسخة مكتوبة بخط نسخ معتاد، يبلغ مجموع صفحاتها ثلاث صفحات، عدد سطور كل واحدة منها متفاوت، ففي الصفحة الأولى سبعة عشر سطراً، وفي الثانية تسعة عشر سطراً، و في الأخيرة ستة عشر سطراً ومتوسط عدد كلمات أي سطر خمس عشرة كلمة. وهذه النسخة متسمة بالجودة؛ لأنها كاملة لا نقص فيها، نادرة الأخطاء

(14) ينظر : فهرس مخطوطات مكتبة الأوقاف العامة في الموصل، سالم عبد الرزاق احمد : 145/3 .

في الرسم والنحو، وخطها عالي الجودة، وسطوره متقاربة منتظمة، وكلماته صغيرة واضحة، ويبدو أن ناسخها قد نسخها على نسخة المؤلف أو غيرها؛ إذ نجده يقول في صفحتها الأخيرة ما يثبت نسبة الرسالة إلى الإمام ابن كمال باشا: " تمّت الرسالة الشريفة في نسبة الجمع، المنسوبة إلى المولى ابن كمال باشا، غفر الله له قدر ما يشاء، آمين ".

- منهج التحرير والتحقيق :

يمكننا إجمال هذا المنهج بما يأتي :

- تحرير نص الرسالة بدقة وأناة، على وفق القواعد الإملائية المتبعة اليوم، والتنبيه على مواضع الخطأ والسهو باستعمال رموز خاصة.
- العناية بالشكل النحوي والصرفي للرسالة.
- تخريج النصوص المشار إليها تخريجاً علمياً مناسباً، وتوثيق ما ورد في الرسالة من الآراء والأقوال من مصادرها، فضلاً عن الاستدراك على المؤلف – رحمه الله – في عدد من المواضع باختصار محكوم بضابط الضرورة.
- إيجاز التعليقات والتراجم في الهامش، بحسب ما يقتضيه المقام.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليّه والصلاة على نبيه. وبعد، فهذه رسالة في نسبة الجمع: إعلم أن الجمع لا ينسب إليه إلا إذا لم يكن له واحد أصلاً، كالأعرابي ، أو لا يكون له واحد من لفظه، كالركابي، أو يكون علما كالانباريّ، أو جارياً مجراه كالأنصاري. قال الجوهريّ[15] في الصحاح[16]: " العرب جيلٌ من الناس، والنسبة اليهم عربيّ، وهم أهل الأمصار، والأعراب منهم سكان البادية خاصة، والنسبة إلى الأعراب أعرابيّ؛ لأنه لا واحد له، وليس الأعراب جمعاً لعرب " [17]، انتهى. ومَنْ لَمْ يفرق بينه [18] وبين الأنصاري كالإمام المُطرِّزي [19]، حيث قال في

(15) أبو نصر إسماعيل بن حمّاد الفارابي، لغويّ بارع من بلاد الترك من فاراب، قرأ على أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي، انتهى تحصيل العلم به الى نيسابور فلم يزل مقيماً بها على التدريس والتأليف وتعليم الخط حتى توفي سنة 393 من الهجرة على الأرجح، تنظر ترجمته في: النجوم الزاهرة، ابن تغري بردي: 207/4-208، شذرات الذهب : 143/3، يتيمة الدهر، الثعالبي : 373/4 ـ374، معجم المؤلفين: 267/2 .

(16) وهو من اشهر مصنفات الجوهريّ في اللغة، وعنوانه المشهور "تاج اللغة وصحاح العربية"، ذكر الجوهري في مقدمته انه أودع فيه ما صحّ عنده من اللغة بعد أن استحصلها بالطرق رواية، واتقنها دراية وشافه بها العرب في ديارهم، وقد رتبه على (28) باباً، كل باب منها (28) فصلاً على عدد الحروف وترتيبها، واعتمد في ترتيبه الأبجدي على أواخر الكلام . طبع عدة طبعات آخرها طبعة دار العلم للملايين بيروت بتحقيق احمد عبد الغفور عطار سنة 1376 من الهجرة، ينظر: معجم المطبوعات: 723/1-724

(17) نقله المصنف بتصرف، ينظر: الصحاح: 178/1 (مادة عرب) .

(18) الأصل: ومَنْ لَمْ يفرّق بين بينه، والصحيح ما أثبتناه .

(19) بضم الميم وفتح الطاء المهملة وتشديد الراء المكسورة نسبة إلى تطريز الثياب، وهو أبو الفتح ناصر بن عبد السيد أبي المكارم (ت616هـ)، لقّبه المؤرخون بأنه "خليفة الزمخشري" لكونه قد ولد في البلدة والسنة التي توفي فيهما الزمخشري، ولشدة اختصاصه به ومشيه على طريقته، كان عالماً بارعاً في اللغة والأدب والمنطق وعلوم القرآن رأساً في الاعتزال داعياً إليه فقيهاً فاضلاً متقناً لفروع مذهب أبي حنيفة النعمان- رحمه الله - من مصنفاته: المصباح- في النحو، الإقناع لما حوى تحت القناع- في اللغة وغيرهما.

←

المُغَرِّب[20]: " إذا نسب إلى الجمع يردّه إلى واحده، فقيل: فرضيّ وصحفيّ ومسجديّ، للعالم بمسائل الفرائض، والذي يقرأ المصحف، ولمن يلازم المساجد. وانما يردّ لان الغرض الدلالة على الجنس، والواحد يكفي في ذلك، واما ما كان علماً كأنماريّ وكلابيّ ومعاجريّ ومدائني، فانه لا يردّ، وكذا ما كان جارياً مجرى العلم كالانصاريّ والاعرابيّ [21] "، لم يصب في ذلك. قال الحريري [22] في "درّة الغوّاص في أوهام الخواص" [23]: " ويقولون لمن يقتبس من المصحف صُحُفيٌّ، مقايسة على قولهم في النسبة إلى الأنصار أنصاريّ، والى الأعراب أعرابيّ، والصواب عند النحويين البصريين [24] أن توقع النسبة إلى واحدة الصحف، وهي

تنظر ترجمته في: معجم الأدباء، ياقوت الحموي: 212/19، وفيات الأعيان، ابن خليكان: 368/5، بغية الوعاة، السيوطي: 311/2 .

(20) 000 في ترتيب المعرّب، وهو من أهم كتب المطرزي، اختصر فيه كتابه : "المعرّب في لغة الفقه" الذي تكلم فيه على الألفاظ التي يستعملها فقهاء الحنفية من الغريب، ورتّبه ونمّقه وأضاف إليه فخرج بصورة تقارب الكمال، طبع في حيدر آباد في الهند سنة 1328 من الهجرة في جزءين، ينظر : معجم المطبوعات/ 1760 .

(21) نقله المصنف بتصرّف، ينظر : المغرب: 138/2 .

(22) أبو محمد القاسم بن علي بن محمد البصري، أديب، لغوي، ناظم، ناثر، ولد في البصرة وتوفي بها سنة (516) من الهجرة، من تصانيفه: المقامات، منظومة ملحة الإعراب في النحو وشرحها، فضلاً عن ديوان شعر. تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء، الذهبي: 107/12-108، معجم المؤلفين : 108/8.

(23) من أشهر مصنفات الحريري بيّن فيه أغلاط الكتب فيها يستعملونه من الألفاظ بغير معناه أو في غير موضعه، طبع عدة طبعات كان آخرها في الأستانة سنة (1299) من الهجرة، ينظر: معجم المطبوعات: 749/1 .

(24) ينظر: الكتاب، سيبويه: 338/3-339، شرح المفصل لابن يعيش: 445/3-446، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 497/2 .

والصورة اللفظية الأخيرة، أعني : صَحَفيّ_حَنَفيّ، إنما كانت بعد حذف الياء من اللفظ الواحد (صحيفة _ حنيفة)، إذ إن الأصل في النسب إلى فَعِيلة : فَعَليّ _ بفتح عينه وحذف يائه، ما لم يكن معتل العين ولا

صحيفة، فيقال : صحيفيّ – صَحَفِيّ، كما يقال في النسبة إلى حنيفة: حَنيفي – حَنَفي، لانهم لا يرون النسب إلا إلى واحد المجموع، كما يقال في النسب إلى الفرائض فرضي، والى المقاريض مِقْراضيّ. اللهم إلا أن يجعل الجمع اسماً علماً للمنسوب إليه فيُوقِعُ حينئذ النسبُ إلى صيغتِهِ، كقولهم في النسب إلى قبيلة هَوازِن هَوازِنيّ، والى حيّ كِلاب كِلابِيّ، والى مدينة الأنبار [25] أنباريّ، والى بلدة المدائن [26] مدائنيّ. واما[27] قولهم في النسب إلى الأنصار انصاريّ، فإنه شَذَّ عن أصله، والشاذّ لا يعتدُّ به. واما قولهم في النسب إلى الأعراب أعرابيّ، فإنهم < فعلوا > [28] لإزالة اللبس ونفي الشبهة ؛ إذ لو قالوا فيه عربيّ لاشتبه بالمنسوب إلى العرب وبين المنسوبين فرق ظاهر ؛ لأن العَرَبي هو المنسوب إلى العرب وإن تكلم بلغة العجم. والأعرابي هو النازل بالبادية وإن كان عَجَميّ النسب[29]".

مضاعفاً، كما في طويلة وجليلة، إذ يقال في النسب إليهما طويليّ وجليليّ بإثبات الياء . وانما فعلوا ذلك فرقاً بين المذكر والمؤنث، وجعلوا حذف الياء في المؤنث ولم يجعلوه في المذكر إذ قالوا في : كريم كريميّ، لأن التاء التي للتأنيث تحذف حتماً، فلما وجد الحذف في المؤنث جعلوا حذف الياء فيه، لأن الحذف يأنس إلى الحذف، ينظر : منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، محمد محيي الدين عبد الحميد : 498-497/2 .

وقد حكى سيبويه في الكتاب : 339/3 عن العرب أنهم قالوا في : سَلِيمة سَليميّ، وفي (عَميرة) عَميريّ، ونعت يونس بن حبيب هذا القول بأنّه قليلٌ .

(25) الأصل : أنبار، والصحيح ما أثبتناه .

(26) الأصل : مدائن، والصحيح ما أثبتناه .

(27) في : درّة الغواص / 153 : فأمّا .

(28) <000> ساقط من الأصل .

(29) نقله المصنف نصاً من : درة الغواص في أوهام الخواص / 152-153 .

هنا وقع كلامه، وفي حصره المستثنى نظر [30]؛ لما عرفت أن للنسبة وجوهاً أُخَر. إنّ ما زعمه من أن الأنصاري شذّ عن أصله، ومبناه المنقول عن أنهم ينسبون إلى الجمع إذا كان جارياً مجرى العلم. وأيضاً قد عرفت ان شرط إدخال أداة النسبة إلى الواحد في نسبة الجمع هو ان يكون لذلك الجمع واحد من لفظه، والأعراب ليس له واحد من لفظه، فلا مجال فيه لان يدخل الأداة في الواحد، والاعتذار بما ذكر بعد الصحة والاحتمال، وهذا المعنى ممّا أخطأ فيه الجوهري أيضاً، و إنْ في مادة أخرى، حيث قال: " وإذا نسبت إلى مدينة الرسول عليه السلام قلتَ: مَدَنيٌّ، والى مدينة المنصور [31] مَدينيٌّ، والى مدائن كسرى مَدَائنيٌّ، للفرق بين النسب، لئلا يختلط[32]" انتهى. فانه قد اخطأ في زعمه أن عدم إدخال أداة النسبة في الواحد إلى المدائني؛ لإزالة الاشتباه، ومبناه المنقول عن أن المدائن صار علماً فأخذ حكم المفرد، ولم يبق له احتمال أداة النسبة في الواحد، وإنما قال: إن الأعراب ليس له واحد من لفظه ؛ لأن العرب ليس بواحد له. قال الشيخ ابن الحاجب [33]: " لم يتحقق كون الأعراب جمعاً ؛ لأنه لو كان جمعاً لعرب[34] لكان مدلوله في الجمعيّة كمدلوله في حالة الانفراد، وليس الأمر كذلك، فإن العرب اسم لمن عدا العجم مطلقاً، سواء سكن البادية أو المصر. والأعراب اسم لمن سكن منهم البادية خاصة، وكيف يكون

(30) يريد قوله : " لأنهم لا يرون النسب إلا إلى واحد المجموع "، المذكور آنفاً .

(31) الأصل : منصور، والصحيح ما أثبتناه .

(32) نقله المصنف بتصرّف، ينظر : الصحاح : 2201/6 (مادة مدن) .

(33) هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، كرديّ من كبار العلماء بالعربية، من تصانيفه : الكافية في النحو، والشافية في الصرف، (توفي سنة 646هـ)، تنظر ترجمته في : وفيات الأعيان : 314/1، بغية الوعاة : 134/2، الأعلام، الزركلي : 374/4 .

(34) الأصل : للعرب، والصحيح ما أثبتناه .

الجمع أخصّ من المفرد[35] ؟! " كذا في شرح الزوزني[36] للباب، ولا يرد النقض على قوله ؛ لأنه لو كان جمعاً لعرب لكان مدلوله في الجمعية كمدلوله في حالة الإفراد: كالفضول فإنها جمع الفضل، وقد اختلف مدلولهما. قال المطرزي في: المغرب: " في الفضل الزيادة، وقد غلب جمعه على ما لا خير فيه، حتى قيل: فضول بلا فضل وسنّ بلا سنّ وطول بلا طول وعرض بلا عرض، ثم قيل لمن لا يشتغل إلا بما لا يعنيه : فضولي[37]" ؛ لأن ذلك الاختلاف من جهة العرف الطارئ على ما أفصح عنه صاحب الكشف [38]، حيث قال في شرح قول صاحب الكشاف[39]: "وهذا فضول من القول [40]"، "هو جمع فضل، غُلِّب على ما لا خير

(35) نقله المصنف بتصرف، ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : 605/1 .

(36) لعله شمس الدين محمد بن عثمان بن محمد الزوزني، غير شارح المعلقات المشهور، وهو عالم في النحو والبلاغة،من آثاره : شرح تلخيص المفتاح للقزويني في البلاغة، وشرح لباب الألباب للاسفراييني _في النحو، توفي سنة (792) من الهجرة، تنظر ترجمته في: هدية العارفين،إسماعيل البغدادي : 174/2، معجم المؤلفين : 10/ 285

(37) نقله المصنف بتصرّف، ينظر : المغرب / 361-362 .

(38) هو أبو حفص سراج الدين عمر بن عبد الرحمن الفارسي القزويني، مفسر من تصانيفه : حاشية الكشف على الكشاف، ونصيحة المسلم المشفق لمن ابتلي بحب المنطق، (توفي سنة 745هـ) .

تنظر ترجمته في : هدية العارفين : 789/1، معجم المؤلفين : 289/7 . وحاشيته هذه ذكرها حاجي خليفة في : كشف الظنون : 1480/2، وقد جاء في خطبتها أنه أشار إلى تأليفها من أمره مطاع، فشرع وكتب فيها ما تلقفه من الأئمة الماضين أو استنبطه بميامين انوارهم، وهذا الأخير مميزها بأقوال .

(39) أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري، مفسرٌ، عالم موسوعي صنف تصانيف كثيرة في مختلف العلوم، من أهمها تفسيره : الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، توفي في سنة (538) من الهجرة، تنظر ترجمته في :

وفيات الأعيان : 107/2-110، طبقات المفسرين، السيوطي / 41، معجم المؤلفين : 186/12 .

(40) قول يرد في تفسيره (الكشاف) في مواضع كثيرة، ينظر على سبيل المثال : 3 / 278 و 4/ 203 .

فيه عكس الواحد، وهو عرف طارئ[41] " إلى هنا كلامه. أقول : كلام ابن الحاجب بحسب الوضع الواحد، ومن كلام صاحب المغرب ظهر وجه آخر للنسبة إلى الجمع، وهو ما إذا كان للجمع معنى آخر غير مفرده. قال الشريف الجرجاني [42] في بحث التشبيه [43]، ممّا علّقه على شرح التلخيص:" يقال: سيف مشرّفي، ولا يقال: مشارّفيّ؛ لان الجمع لا ينسب إليه إذا كان على هذا الوزن، لا يقال: جعافري[44] "، وفيه نظر إن أريد أنه لا ينسب إليه إذا كان على هذا الوزن، وإنْ كان علماً فلا صحة له لما عرفت أنه نسب إليه علماً كالهوزانيّ والمدائني، وإن أريد به انه لا يُنسب إليه إذا لم يكن علماً، فلا وجه لتخصيص الوزن المذكور له؛ فإن الحكم في وزن الأنصار أيضاً كذلك.

تمت الرسالة الشريفة في نسبة الجمع، المنسوبة إلى المولى
ابن كمال باشا غفر الله له قدر ما يشاء[45]
آميـــن

---

(41) لم نقف على حاشية الكشف على الكشاف على كثرة البحث والتفتيش .

(42) ابو الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني عالمٌ، مشاركٌ في أنواع العلوم، ولد بجرجان وتوفي بشيراز سنة (816) من الهجرة، صنف تصانيف كثيرة منها : حاشية على تفسير البيضاوي، وحاشية على شرح التنقيح للتفتازاني، وغيرهما، تنظر ترجمته في : البدر الطالع، الشوكاني : 488/1-490، بغية الوعاة /351، معجم المؤلفين : 216/7 .

(43) في حاشيته التي صنفها على المطوّل، وهو أحد شرحي التفتازاني لكتاب تلخيص المفتاح في المعاني والبيان للشيخ الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني المعروف بخطيب دمشق المتوفى سنة (739) من الهجرة، ينظر : كشف الظنون : 473/1-474 .

(44) نقله المصنف نصاً من: حاشية الجرجاني على المطوّل، المنشورة مع كتاب: المطوّل على التلخيص/313 .

(45) الأصل : يشا .

Abstract

A Treatise in Attributing Nouns to Plural Noun Written by Ahmed Ibn Sulaimaan Al-Roomi (died in 940 H)

Dr. Rafi' Ibraim Mohammed [(*)]

This research is interested in verifying a syntactic treatise which tackles the rules of attributing nouns to plural in addition to showing the misreading of some scholars with regard to attribution of some expressions and their justification for that attribution. This treatise is written by, **Ahmed Ibn Sulaimaan Al-Roomi,** mostly known as**: Ibn Kamal Pasha.** The verification of this treatise (**Attributing Nouns to Plural**) is based on a unique copy found in the library of Mosul Endowment Directorate. It seems that its copier had copied it from the author's copy or from another copy. The method adopted in the verification of this treatise is as follows:

- Editing the text of the treatise carefully and precisely, according to the modern dictation.
- Taking care of the grammatical features of the treatise.
- Verifying the indicated texts in a suitable and scientific way and documenting the views therein.

Summarizing the comments and biographies in footnotes if the need arises.

(*) Arabic Lecturer/ - Law College / University of Mosul.